



## الوحدة الوطنية: مقوماتها، وسائل تحقيقها، ومعوقات تطبيقها

أ.د. محمد حسن دخيل

الباحث حسين علي حبيب

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(F\).19984](https://doi.org/10.36322/jksc.176(F).19984)

### الملخص

يتناول البحث في هذا الموضوع مفهوم الوحدة الوطنية وأهمية تعزيزها في الدولة، حيث يُعدّ أساساً للتمتية والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان. ولتحقيق الوحدة الوطنية، يتطلب الأمر تكامل المجتمع وتعزيز القيم الوطنية والانتماء الوطني، والتحول من الانتماءات الفردية والجماعية إلى انتماء واحد للوطن. ويُناقش البحث الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها هذه الوحدة والتي تشكل المقومات الرئيسية لأي بناء ناجح للوحدة الوطنية، كما يشير إلى أهمية القيادة الوطنية والحكومات في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تبني سياسات وبرامج وطنية وتعزيز الحوار بين جميع أطراف المجتمع. ويتطرق البحث أيضاً إلى المعوقات التي تعيق تحقيق الوحدة الوطنية والآثار الناتجة عنها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الوحدة الوطنية، مقومات الوحدة الوطنية، معوقات الوحدة الوطنية، آثار عدم تحقيق الوحدة الوطنية، المواطنة والاندماج.





## **National unity: its components, means of achieving it, influential factors in enhancing it, and obstacles to its implementation**

**Prof. Dr. Mohammad Hassan Dakhil**

**Researcher Husein Ali Habib**

**Collage of Political Sciences / Al-Kufa University**

### **Abstract:**

This research examines the concept of national unity and its importance in enhancing the development and political and economic stability of countries. National unity is considered the foundation for any successful building of a country. To achieve national unity, it requires societal integration, promotion of national values and patriotism, and a shift from individual and collective identities to a unified national identity. The research discusses the fundamental dimensions of national unity that constitute the main components of any successful building of national unity. It also emphasizes the importance of national leadership and governments in promoting national unity through adopting national policies and programs and enhancing dialogue between all segments of society. The research also addresses the obstacles that hinder the achievement of national unity and their resulting effects.





**Keywords:** Concept of national unity, components of national unity, obstacles to national unity, consequences of failing to achieve national unity, citizenship and integration.

### المقدمة:

يعدّ بناء الوحدة الوطنية من المهام الأساسية التي يقع عاتقها على المجتمعات والأنظمة الأساسية، إذ تشكل عاملاً مهماً في استقرار النظام السياسي، وبالتالي تطوره وتقدمه. وتسهم بشكل كبير في تنميته في المجالات سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو في مجال التنمية الثقافية، بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء الوحدة الوطنية يُعدُّ مرتكزاً هاماً وقاعدة قوية على أساسها يمكن بناء استقرار سياسي قوي في أي دولة، وخاصةً في تلك التي تقوم بنيتها الاجتماعية على مكونات عرقية وإثنية وقومية. ان إيجاد تعريف دقيق ومحدد للوحدة الوطنية هو من القضايا الخلافية بين الكتاب نتيجة لاختلاف النظرة لمفهوم الوحدة الوطنية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، فهو مصطلح متعدد الأبعاد ومتداخل مع مفاهيم أخرى الأمر الذي جعل كثيراً من التعريفات تركز على بعد أو أكثر دون ان تضع تعريفاً شاملاً. تعاني كثير من دول العالم الثالث مشكلة الوحدة الوطنية، فالانقسامات الإثنية والعرقية والدينية موجودة في الكثير من المجتمعات إلا أن الانتماء والوحدة الوطنية هي ما تجمع كل هذه الاختلافات تحت راية واحدة تقودها الدولة، وتبرز أهميتها في أنها تتعلق باستقرار الدولة وأمنها كما تدفع بعجلة التقدم والتطور. فالمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث تظهر في تلك الانقسامات التي تؤثر على السلطة السياسية وآلية توزيعها ورغبة كل فئة بالحصول على امتيازات أعلى من غيرها، الأمر الذي يؤدي إلى الانغماس





في القضايا الداخلية والاهتمام بالمسائل الجانبية التي تتعلق بتوزيع السلطة والمناصب الرسمية وصرف نظرها عن الأمور الأهم والتي تتعلق بالقضايا المجتمعية والاقتصادية والشؤون الخارجية.

**المطلب الأول: الوحدة الوطنية والمفاهيم ذات الصلة**

**الفرع الأول: الوحدة الوطنية لغةً واصطلاحاً**

**أولاً- الوحدة الوطنية لغةً:**

**أ- الوحدة لغةً**

حَكَى سَبِيْبِيَه :الْوَحْدَة فِي مَعْنَى التَّوْحُدِ .وَتَوَحَّدَ بِرَأْيِهِ :تَفَرَّدَ بِهِ، وَدَخَلَ الْقَوْمُ مَوْحَدَ مَوْحَدَ وَأَحَادَ أَحَادَ أَي فُرَادَى وَاحِدًا وَاحِدًا، وَيُقَالُ: وَجَدَ وَوَحَّدَ وَحَادَةً وَوَحَّدَ وَوَحَّدًا وَتَوَحَّدَ: بَقِيَ وَحْدَهُ (1).

**ب-الوطن لغةً:**

جاء في لسان العرب "الوطن: المنزلُ تُقِيمُ بِهِ، وَهُوَ مَوْطِنُ الْإِنْسَانِ وَمَحَلُّهُ ... وَأَوْطَنْتُ الْأَرْضَ وَوَطَنْتُهَا تَوَطِينًا وَاسْتَوَطَنْتُهَا أَي اتَّخَذْتُهَا وَطَنًا" (2). وفي المعجم الوجيز "الوطن: مكان إقامة الإنسان ومقره، وُلِدَ بِهِ أَمْ لَمْ يُولَدْ" (3)، وذكر معجم اللغة العربية المعاصرة "وطن فلانٌ بالمكان: أقام به، سكنه وألفه واتخذه وطنًا، والمواطن: اسم فاعل من واطنَ أي من نشأ معك في وطن واحد، والوطنيّ: شخص منتمٍ إلى بلد يتمتع بالحقوق السياسية كلها وحق تولّي الوظائف العامة؛ لكونه مولوداً فيها أو حاصلاً على جنسيتها" (4).

**ثانياً- الوحدة الوطنية اصطلاحاً**

يتألف مفهوم الوحدة الوطنية من عنصري الوحدة والوطنية وان اندماج هذين العنصرين يشكلان هذا المفهوم، فالوحدة: تعني الاشياء المنفرقة في كل واحد مطرد، أما مفهوم الوطنية فلا يختلف كثيراً من المفهوم اللغوي لها فهي: انتماء الانسان الى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها(5).





يعود مفهوم الوحدة الوطنية إلى مصطلح "الوطن" الذي يعد الحاضن الأساسي والداعم لمكوناتها ومقوماتها، ومنها جاءت كلمة (وطني) كوصف لكل شخص يقيم في إقليم ضمن مجموعة تدين بالولاء وتشعر بالانتماء لذلك الإقليم. وتشارك الوحدة الوطنية مع الوحدة القومية في بعض المقومات التي تكون ضرورية لقيام كل منهما مثل: اللغة والدين والانتماء القومي والحضارة، إلا أن القومية ليست بالضرورة أن تكون مرتبطة بإقليم معين، بينما تكون الوحدة الوطنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود الأرض التي تقيم فيها مجموعات مختلفة تدين بالولاء والانتماء لذلك الوطن (6).

تعددت تعريفات الوحدة الوطنية عبر التاريخ، فقد تناول توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1588-1679) الوحدة الوطنية من خلال شرحه للعقد الاجتماعي والذي رأى أن الأفراد قد تنازلوا عن جميع حقوقهم الطبيعية وأكلوها إلى يد الحاكم، وترتب على ذلك أن سلطات الحاكم مطلقة غير مقيدة، فهو وحده يستطيع حفظ النظام وليس من حق الأفراد مساءلته ذلك أنهم مجرد أن فوضوا له تولي أمورهم فقد سقط حقهم في مساءلته (7).

تُجسّد نظرة هوبز النظرة التقليدية المتمثلة بأن إقامة السلطة المطلقة هي الوسيلة الفضلى لتحقيق الاستقرار والأمن دون الاهتمام بالشعب وتنوعه واحتياجاته، وهذا ما ينسجم مع الواقع التاريخي الذي عاشته الدولة في تلك المدة.

أمّا جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (1712 – 1778) يرى في شروط العقد الاجتماعي أن يتنازل الفرد عن حقوقه بأكملها للمجتمع، فبمقتضاه يصبح الكل متساوين في ظل القانون، والقانون يمثل الإرادة الكلية وهي مستقيمة دوماً وهي السلطة صاحبة السيادة وهي سلطة مطلقة لا يمكن الخروج عليها (8).





إنّ ما ذكره روسو يعكس تغيراً وتطوراً جوهرياً في مفهوم الوحدة الوطنية، فقد تغيّر أسلوب القسر والإكراه ليحلّ محلّه أسلوب الوعي الناتج عن الإرادة الحرة للشعب وتساويهم جميعاً أمام القانون دون تمييز (9). أمّا الوحدة الوطنية عند كارل ماركس (Karl Marx) (1818-1883) هي " القضاء على الصراع والانقسام بين الأفراد في المجتمع، من خلال القضاء التام على المُلْكِيَّة الخاصة التي كانت السبب في صراعات الماضي، لأن وجود تفاوت طبقي اقتصادي في المجتمع هو السبب في ذلك الصراع وتلك الانقسامات ويتحقق ذلك من خلال سيطرة (البروليتاريا) على مقاليد الحكم في الدولة وتحويل الإنتاج إلى الملكية العامة للمجتمع" (10).

تؤكد النظرية الاشتراكية لكارل ماركس أنّ القضاء على المُلْكِيَّة الخاصة هو وسيلة للتخلص من الانقسام الطبقي والتفاوت في المجتمع، مما يدفع إلى تكوين وحدة وطنية قائمة على المساواة التامة بين الأفراد، وتهدف هذه النظرية إلى الوصول إلى مرحلة المجتمع الشيوعي (المجتمع اللاتبقي) كنهاية لهذا الانقسام والتفاوت.

تعد تعريفات الوحدة الوطنية متعددة ومتنوعة، ويعتمد بعضها على بُعد واحدٍ من الأبعاد، مما يجعلها غير قادرة على تلبية الحاجة الحقيقية في تحديد دقيق للمفهوم، أمّا شمولية الأبعاد فنجدها في التعاريف التالية؛ فقد عُرِّفت " بأنها عملية اجتماعية شاملة تستهدف التقريب ثم بعد ذلك المزج والصهر والتوحيد أفقياً بين الجماعات القبلية والإقليمية والدينية التي تتكون منها الأمة، وعمودياً بين الطبقات الاجتماعية ان وجدت أو بسد الثغرات التي يمكن لها أن تتشكل وتنفذ إلى كيان الأمة" (11)، وهناك من يذهب إلى أن هدف الوحدة الوطنية " هو الشعور بالانتماء لدولة واحدة، والاحساس بالتطابق مع الشعوب والجماعات الأخرى في تلك الدول والتي تشترك في نفس الهدف" (12).





وقد عرّفها ناظم عبد الواحد الجاسور "أنها عملية تعني تحقيق الاندماج الاجتماعي ، وتلاحم عناصر الأمة وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمميزة بعضها عن بعض بخصائص ذاتية (مذهبية وعرقية) في نطاق سياسي واحد تسيّره سلطة مركزية واحدة وبقوانين سارية المفعول في كل اقاليم الدولة، وتتنطبق على كل أفراد المجتمع من دون تمييز او محاباة على أساس اللون أو القومية أو الدين أو الجنس" (13). تمثل المفاهيم التي تم ذكرها سابقاً في الوحدة الوطنية مجالاً شائعاً للبحث والنقاش في الأدبيات السياسية التي تتناول مفهوم النظم السياسية في العالم الثالث، وخاصةً في فترة ما بعد الاستقلال.

وهناك من يرون بأن مفهوم الوحدة الوطنية هي " اتفاق ووفاق على ثقافة وطنية مشتركة تحت اطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء الجماعة الوطنية والنظام السياسي من جهة، وبين الجماعات الطائفية المختلفة من جهة أخرى دون إلغاء الخصوصيات الفرعية لبعض أفراد الجماعة الوطنية من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وفي الوقت نفسه تُميّزهم هذه الأهداف عن غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى بسمات ثقافية معينة" (14).

بمعنى أنها لا تعني " إلغاء التعددية الاثنية أو الدينية أو الثقافية في النظام السياسي، بل تعني انصاف كل الأطراف في نظام سياسي يؤمن بالتعددية، ويضمن حقوق الجميع عن طريق الدستور، ويتيح مشاركة سياسية لكل الأطراف" (15).

فليس المقصود بالوحدة الوطنية التماثل في الآراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة، وإنما صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة، وتنظيمها في نظام سياسي محدد واحتوائها في هيئات او مؤسسات للدولة، بعبارة أخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في شكل هيئة دولية مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الأخرى (16).





إذن فالوحدة الوطنية هي "اتفاق التعددية الاجتماعية على أسس العمل السياسي المشترك القائم بالأساس على مفهوم المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات، حداً أدنى من الاتفاق الذي تُحترم فيه الخصوصية الثقافية لكل جماعة ثقافية فرعية في إطار الثقافة الوطنية الشاملة" (17).

وتحتل مسألة الوحدة الوطنية أهمية بالغة في اهتمامات القيادة السياسية، ويعود سبب ذلك إلى أن عملية الوحدة الوطنية تؤدي وظيفتين أساسيتين: الأولى سياسية والثانية اجتماعية. ويُمكن إيضاحها كما يلي:  
أ- الاندماج الأفقي، بمعنى صهر العناصر الاجتماعية والدينية والاثنية والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن الدولة.

ب- الاندماج العمودي، بمعنى إقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في إطار عملية المشاركة في النظام السياسي.

وتشتمل الوظيفة السياسية بحسب (مايرون وينر) على تحقيق الغايات التالية (18):

1- اندماج الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً والتحديد الواضح للهوية الوطنية وتدعيم الولاء الوطني.  
2- إقامة سلطة مركزية قادرة على ان تفرض سلطتها واحترامها على الجماعات والارزاء المختلفة في الدولة.

3- إيجاد حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والاهداف العليا للمجتمع السياسي.

4- تعزيز مسوغات التفاعل بين الحاكمين والمحكومين.

أما الوظيفة الاجتماعية فتشتمل بحسب (موريس ديفرجيه) على تحقيق الغايات التالية (19):

1- الحد من اللجوء للعنف كوسيلة لحل الخصومات.





2- إقرار صيغة توفيقية لتحديد الصراع والتنافر؛ تقوم على العدالة والمساواة.

3- تطوير اشكال وصيغ التضامن الوطني وبتجاه خلق مجتمع سياسي متلاحم وموحد.

نخلص مما سبق إلى إن الوحدة الوطنية هي " تلك الحالة أو الظاهرة والواقعة الاجتماعية التي تتجسد في تفاعل جميع أعضاء الجماعة الوطنية أي سكان الدولة وتواصلهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالحهم جميعاً دون أن يعني ذلك إلغاء الخصوصيات الفرعية لبعض أعضاء الجماعة الوطنية الأخرى أو زوال ما يميزهم عن غيرهم، فلا تشكل تلك الخصوصيات الفرعية عائقاً أمام إظهار جميع أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة أي أبناء الوطن الواحد ، من أغلبية أو أقليات في هوية ثقافية وطنية واحدة إزاء غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى" (20).

ويتعين الإشارة هنا إلى الاختلاف بين مفهومي "الوطنية" (Patriotism) و "القومية" (Nationalism)، فالقومية: في مفهومها العام هي ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير(21). وهناك من يرى أن القومية تحمل عنصرين أحدهما عنصر اجتماعي يتمثل في الرابطة الاجتماعية التي تربط الأفراد من خلال اللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد، وآخر سياسي يتجسد في الشعور القومي الذي يدفع أبناء القومية الواحدة إلى تطلعات سياسية لتنظيم كيانها انطلاقاً من حقها في تكوين تنظيم سياسي خاص بها (22) .

وترتبط القومية بمفهوم الأمة والتي تعني " مجموع الأفراد من سلف وخلف على مدى الأجيال الذين يشتركون في الإحساس بصفات واحدة تفضي إلى حالة الضمير القومي، فيشكلون تبعاً لذلك وحدة جماعية تشعر بتمييزها إزاء ما عداها من الجماعات الإنسانية، وبما تنطوي عليه من روابط وواجبات يحكمها





الضمير القومي، تتمثل أكثر ما يكون فيما يفضي إليه هذا الضمير من تضامن القوميين فيما بينهم من أجل إزكاء الشعور القومي، والدفع به نحو تطلعاته الذاتية" (23).

فالطابع القومي هو "مجموعة التقاليد والمصالح والمثل العليا التي تسود أمة ما فتصبغ عقلية أبنائها وتفكيرهم وطرائق حياتهم وسلوكهم بطابع معين يميزهم عن غيرهم من أبناء الأمم الأخرى. فتقاليد الجماعة هي التي تربط الأمة بماضيها وتراث الأسلاف، ذلك بأن التقاليد هي عبارة عن مجموعة من أنماط السلوك التي توارثتها الجماعة وأنزلتها من نفسها منزلة القيم الثابتة التي لا تحيد عنها، والتي تعتقد أن في التمسك بها والحفاظ عليها ضمانا لوجود الجماعة وتعبيرا عن ذاتها". أمّا مفهوم الوطنية فيشير إلى حب الوطن، أو ارتباط الفرد بإطاره الإقليمي، ومن يقطنه من أفراد، وما يسوده من نظام، وبالتالي يكون ولاء الفرد لوطنه (24).

وللتوضيح أكثر، تنشأ الروابط الوطنية من طول الانتماء إلى الوطن من عوامل عاطفية قوامها عاطفة الحب والشعور بالمسؤولية نحوه وتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد والطوائف؛ أي عوامل معنوية، لا مادية ولا حسية. أمّا القومية فتنشأ من العوامل التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، وهي كثيرة منها: (وحدة الاعتقاد ووحدة الأصل والاشتراك في اللغة والتاريخ والتماثل في ذكريات الماضي وغير ذلك)، وبهذا تكون الوطنية هي حب الوطن والقومية هي حب الأمة (25).

ومما تقدم يتضح أنّ بناء الوحدة الوطنية ترتبط بالدولة أو الدولة الحديثة إذ يتميز أفراد هذه الدولة بالتعدد الإثني والقومي واللغوي والديني، وتتعامل هذه الدولة مع أفرادها الذين يكونون تركيبها الاجتماعية بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس وتتعامل معهم بصفتهم مواطنين يحملون جنسيتها وتستطيع الدولة من طريق نظامها السياسي ومؤسساته احتواء الجماعة الوطنية وتحقيق الانسجام والتلاحم بين أعضاء الجماعة





الوطنية مما يجعلهم يدينون بالولاء للدولة ونظامها السياسي والذي يحتاج إلى شرعية أعضاء هذه الجماعة للقبول به طواعية في تسيير أمور حياتهم اليومية (26).

فلا يُمكن لأمة عظيمة "أن تكون مجرد مجموعة من الأشخاص المولودين أو الذين يعيشون ضمن حدود جغرافية معينة. بل أنّ الأمة العظيمة هي وحدة اجتماعية ، تتحرك بوعي أو بغير وعي تحقّقها دوافع مشتركة وبولاء غريزي للمثل العليا المشتركة، فالانتماء الوطني هي عملية روحانية ونفسية وليست حقيقة مادية" (27).

### الفرع الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالوحدة الوطنية

هنالك عدد من المفاهيم والمصطلحات يعدها الباحثون والمختصون في علم الاجتماع السياسي ذات صلة شديدة بمفهوم الوحدة الوطنية، ومن هذه المفاهيم:

#### أولاً- المواطنة (Citizenship):

ظهرت المواطنة في الفكر اليوناني القديم والتي تعني الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية، فالسكان كانوا يقسمون الى مواطن يتمتع بجميع الحقوق في المشاركة في الاعمال السياسية والإدارية في المدينة والأجنبي الذي لا يحق له سوى السكن ومزاولة الأعمال التجارية ولم يكن يحق له مهما طال مدة إقامته في دولة المدينة أن يكتسب صفة المواطنة ؛ أي لم يكن مسموحاً له بممارسة أية حقوق سياسية، ومع هذا حدث توسع في فكر المواطنة، كمنحها للأجانب الذين توافرت فيهم شروط معينة أو منحها لأسباب شخصية أو كمكافأة عن خدمة اقتصادية أو عسكرية (28).

ومن ثم تطور المفهوم تدريجياً إلى أن أصبحت المواطنة تعد البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف المواطنين وتنوع انتماءاتهم القومية والدينية أو المذهبية(29)، فالدولة القائمة على





أساس المواطنة يعد نظامها نظام تعاون بين المواطنين الاحرار ، تعتمد على أسس تضمن لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية لما يضمن بناء مجتمع على أساس من التكامل بين جميع فئاته ومكوناته (30) . وتتكون المواطنة من مكونات أساسية تتمثل بـ (الانتماء، الحقوق، الواجبات، المشاركة المجتمعية، القيم العامة) (31) .

فالمواطن هو "عضو في دولة ما فيها ما لأي شخص آخر من الحقوق والامتيازات التي يكفلها دستورها، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها ذلك الدستور(32)، أما المواطنة فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية"(33).

### ثانياً- الاندماج (integration):

الاندماج هو: ((العملية التي تتمثل بإدخال كل من الاجزاء المختلفة داخل الكل، ووضع هذه الاجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها، وهذا الاندماج لا يقتصر على احتواء الكل للأجزاء بل يجب ان يتم ذلك بصورة تضمن تجانساً وتفاعلاً في وضع هذه الاجزاء في إطار الكل المندمج قومياً)) (34) . ويعرّفها معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية بأنه: (اندماج الاشياء او الافراد او المجموعات وتوحيدها في كيان واحد والسعي لتنسيق مختلف العناصر المتعارضة وتوحيدها ضمن مجتمع واحد يقيم في وطن واحد) (35) .

أما عالما الاجتماع (روبرت بارك وإرنست بورغيس) فيعرّفانها بأنها "عملية تداخل يكتسب فيها الأشخاص والجماعات ذكريات ومشاعر ومواقف للأشخاص الآخرين أو المجموعات ، ومن خلال مشاركة خبراتهم وتاريخهم ، يتم دمجهم معهم في حياة ثقافية مشتركة" (36) .





أن عملية الاندماج هذا لا يعني ان يتخلى الفرد أو الجماعة عن كل معتقداتهم وتوجهاتهم وحتى انتماءاتهم لتحل محلها معتقدات الجماعة وتوجهاتها وانتماءاتها التي يندمجون معها بل ينبغي أن يحتفظ هؤلاء بحقوقهم بما يؤمنون به ويتمسكون بانتماءاتهم وعلى ذلك فلاندماج يعني التكامل والتلاحم الوطني بين ابناء الشعب الواحد (37).

وتجدر الإشارة بأنّ هنالك فرقاً بين (الاندماج) و (الإدماج) فبينما يوحي الاندماج بالتكامل الطوعي والايجابي بين عناصر متشابهة أو متطابقة أصلاً، فإنّ الإدماج هو محاولة إلغاء الاختلافات بالقسر لكي تتطابق عناصر ما مع نموذج معين يهدف إلى التوحيد. (38)

### ثالثاً- الاستيعاب (Assimilation):

هي " العملية التي من خلالها يتشارك الأشخاص غير المتماثلين في تراثهم الاجتماعي في مجموعة المشاعر والتقاليد والولاءات نفسها" (39)، وهناك من يُعرفها بأنّها "عملية تتوصل عن طريقها المجاميع السكانية المختلفة في جذورها العرقية والثقافية التي تعيش في إقليم محدد إلى تماسك ثقافي يقود لتعزيز الوجود القومي لها، والتي تأخذ أشكالاً عديدة مثل الاستيعاب الاجتماعي والهيكلية" (40). ويعرفها جوزيف فينشر بأنّها "عملية اجتماعية يقوم من خلالها شخصان أو أكثر بقبول أنماط سلوك بعضهما بعضاً" (41). أما مولتن جوردن فيرى أنّها "عملية تتوصل من خلالها المجاميع السكانية المختلفة في جذورها العرقية والثقافية، والتي تعيش ضمن إقليم محدد، إلى تماسك ثقافي يقود لتعزيز الوجود القومي لها والتي تأخذ أشكالاً عديدة مثل الاستيعاب الاجتماعي والاستيعاب الهيكلية" (42). إذن هي العملية التدريجية التي تميل من خلالها الاختلافات الثقافية (والمنافسات) إلى الاختفاء (43).





**رابعاً- التكامل:** جاء تعريف التكامل في الموسوعة السياسية بأنها " حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاماً بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها" كما وعبر عن التكامل الاجتماعي بأنه "تصرف الأفراد والجماعات بطريقة تؤدي إلى الانسجام والتساند والتآلف، فيتكون مجتمع منظم ضمن إطار من المثل العليا الجماعية بحيث يؤدي كل من الأفراد والجماعات وظائفه الاجتماعية من دون احتكاك، وبما يحث مصلحة المجموع" (44).

وتتطلب عمليتنا الاندماج والتكامل خلق إجماع وطني ثقافي ايديولوجي على درجة من الشمول، وبعبارة أخرى تحقيق اندماج جماهير الشعب في مؤسسات القيم المركزية ومنظوماتها وعلى ذلك فالاندماج والتكامل يتطلب الاستعاضة عن عدد من المؤسسات التقليدية والدينية والطائفية والعائلية بمؤسسات وطنية واحدة (45).

### المطلب الثاني: مقومات الوحدة الوطنية ووسائل تحقيقها ومعوقاتها

#### الفرع الأول: مقومات الوحدة الوطنية

لا يمكننا الحديث عن (الوحدة الوطنية) بوصفها إطاراً نظرياً، ما لم نحدد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها هذه الوحدة والتي تشكل المقومات الرئيسة لأي بناء ناجح للوحدة الوطنية، وهي:  
**أولاً- الاندماج القومي:**

ويعني صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً، وتدعيم الولاء القومي، بما يعنيه ذلك من الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة الى نطاق الولاء القومي للمجتمع الكلي. ففي ظل وجود جماعات اثنية عديدة (أغلبية وأقليات) داخل الدولة الواحدة، بثقافتها السياسية وقيمتها ورموزها وتقاليدها الخاصة،





فإن ذلك يولد تصارعاً بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن، وهذا ما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة وينعكس بشكل خطير على أمن الدولة ومصالحها العليا (46).

لذا فإن أول مشكلة سياسية وأهمها هي التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد "بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، ويتطلب أن يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار أنّ إقليمهم الوطني، هو وطنهم الحقيقي، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليمياً" (47).

وترى (مايرون وينر) Myron Weiner أنّ "هناك استراتيجيتان للسياسة العامة لتحقيق الاندماج الوطني؛ الاستراتيجية الأولى: وتتمثل في القضاء نهائياً على السمات الثقافية التي تميز المجتمعات الكبرى وزجّها في نوع ما من الثقافة (الوطنية) ، وهو ما يشار إليها بسياسة الاستيعاب: (الأمركة) ، (البورمان)، (نزع القبيلة) ؛ أمّا الاستراتيجية الثانية: وهي إقامة الولاءات الوطنية دون القضاء على الثقافات التابعة وهي سياسة (الوحدة في التنوع)، المميّزة سياسياً بـ (الحساب الإثني) (48)."

### ثانياً- الإندماج الإقليمي:

ويقصد به إقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطانها واحترامها على الجماعات والأقاليم المختلفة في الدول، أي تحقق التفاعل والتلاحم ومن ثم الاندماج بين الأجزاء المختلفة لإقليم الجماعة الوطنية الواحدة (إقليم الدولة) وهو ما يعني إيجاد علاقة فعّالة بين السلطة المركزية (العاصمة) وبين مناطق الدولة الأخرى (49).





ويرتبط الاندماج الإقليمي بمشكلة بناء الدولة، حيث لم يقم الحكام المستعمرون دائماً بتأسيس سلطة مركزية على كامل الإقليم الخاضع لسيطرتهم القانونية، فقد تولّت الأنظمة الجديدة ما بعد الاستعمار الخوض في هذه المشكلة، فالمناطق الواقعة تحت السيطرة غير المباشرة من قبل السلطات الاستعمارية قد وضعت تحت السيطرة المباشرة للحكومات الجديدة. وتعد المشكلة الأكثر خطورة في سياق الاندماج الإقليمي هي جهود الأنظمة الجديدة للسيطرة على المناطق الحدودية التي كانت خارج نطاق إشراف الحكومات الاستعمارية، نظراً لأن جانبي الحدود كانا غالباً محكومين من قبل نفس القوة الاستعمارية أو قد تكون بعض هذه المناطق مُحْتَلَّة من قبل القبائل المتمردة التي قاومت بقوة الجهود الرامية إلى دمجها في دولة قومية أكبر. غير أن الحكومات الحديثة لا يمكنها ان تتحمل لمدة طويلة عدم طاعة القوانين في مناطق من أراضيها، فمع استقرارها أكثر وتوسيع وظائفها تزداد حاجتها إلى ممارسة السلطة على تلك المناطق (50).

### ثالثاً- الاندماج القيمي:

يُقصد به وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي، وإجراءات ووسائل تحقيقها، وأساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات. غالباً ما تبرز في دول العالم الثالث غياب ثقافة الرضا أو ثقافة الإجماع، وهي الثقافة القائمة على التوفيق والحوار الوسطية والاعتدال، بين مختلف الجماعات - الرئيسية والفرعية - داخل إطار الجماعة الوطنية الواحدة (51). إنَّ ضعف الاندماج القيمي أو غيابه يرجع أيضاً إلى طغيان عنصر الشباب على التكوين الديموغرافي في الدول النامية، فمع اختلاف توجهات الشباب عن الجيل القديم، تنشأ ظاهرة صراع الأجيال، بل وتنشأ "ثقافة شبابية" سِمَتُهَا الأساسية رفض الأوضاع القائمة والقيم والتقاليد السائدة (52).





وتوجد استراتيجيتان لدمج القيم في مجتمع نامٍ. تُشدد الاستراتيجية الأولى على أهمية الإجماع وتوحيد القيم، كهدف يُجنيها كل من الصراع والمنافسة وذلك من خلال إمّا الإكراه أو التحريض. أمّا الاستراتيجية الأخرى تؤكد على تفاعل الاهتمامات الفردية والجماعية. وبالتالي، فإنّ السياسة العامة ليست نتيجة لسياسة "صحيحة" يتفق عليها الجميع ، ولكنها أفضل سياسة ممكنة في وضع يكتنفه اختلافات في المصالح والقيم(53).

أن وجود ثقافة سياسية أو وطنية شاملة لعموم أبناء الجماعة الوطنية (جميع سكان الدولة) لا يعني تماثل جميع عناصرها مع سائر أفراد الجماعة، إذ هناك دائماً هامش للاختلاف تفرضه عوامل طبيعية مثل اللغة، الديانة، العرق، وغير ذلك (54)، أو عوامل اجتماعية، مثل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية، إضافة إلى العوامل الجغرافية، مثل وضع أية جماعة فرعية داخل الدولة بحكم الإقليم الذي تنتمي إليه (55).

وهذا يعني أن لأي جماعة فرعية، داخل إطار الدولة الواحدة، ثقافتها الثانوية أو الفرعية الخاصة. أي تلك الثقافة التي تختلف عن الاتجاهات الثقافية المسيطرة بين عموم أبناء الجماعة الوطنية الواحدة، وأن وجود ثقافات فرعية إثنية، ضمن إطار الثقافة الوطنية لا تؤثر سلباً في تماسك الجماعة الوطنية أو تلاحمها بل قد يثريها ويغنيها (56).

وباختصار، فإنّ قيام النظام السياسي بتبني ثقافة سياسية واحدة وجامعة، ونشرها بشكل شامل دون تجاهل أو تجاوز الثقافات الفرعية، سوف يُسهل إلى حد كبير من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال صياغة ثقافة وطنية عليا، تتم فيه صياغة قيم النظم القديمة أو الجزئية للجماعات (الفرعية دون أن تلغيها) أي التأكيد على الوحدة في إطار التنوع(57).





رابعاً- الاندماج بين القيادة والجماهير:

ويقصد به مدى التلاحم أو التفاعل بين النظام السياسي وبين أعضاء الجماعة الوطنية بوصفه أمراً لا بُدّ منه في استكمال مقومات أي وحدة وطنية ناجحة. فإنّ اقتناع أعضاء الجماعة الوطنية بشرعية النظام السياسي كجهاز له حق اتخاذ القرار وإلزام الأفراد باحترامها، فكلما اتسع مدى الشرعية سادت القيم السياسية والامتثال لقرارات السلطة السياسية (58).

### الفرع الثاني: العوامل المساهمة في تحقيق الوحدة الوطنية

لغرض تحقيق الوحدة الوطنية يتطلب الأمر إلى وجود نوع من الاندماج بين القيادة والجماهير وهو ما يستوجب توافر (59) :

1- **تنظيمات سياسية وسيطة**، تؤمّن القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب الجماعات والقوى، بما فيها مطلب المشاركة دون ان تضطر الى الالتجاء الى العنف والخروج على إطار الشرعية القائمة. سواء كانت هذه القنوات أحزاباً، أم جماعات مصلحة، أم نقابات وغيرها كونها تمثل الجماعة الوطنية وتسعى إلى تحقيق مصالحها.

2- **وسائل الاتصال**، تعمل على سد الفجوة بين القيادة والجماهير ونقل مخرجات النظام السياسي من القرارات أو التوصيات أو التعليمات أو التوجيهات وغيرها إلى أبناء الجماعة الوطنية وردود أفعالهم وموافقهم من تلك المخرجات وهو ما يدعى بالتغذية العكسية، لغرض معرفة ما إذا كانت النخب تدرك أن قيم الجماهير تتوافق بشكل أساسي مع أهدافها الخاصة.





**3- ثقافة سياسية:** إذ تعد إحدى الأدوات الرئيسية في بناء المجتمع السياسي على أساس اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية مع التزام افراد المجتمع بقرارات هذه السلطة لتحقيق أهداف عامة وطنية تتجاوز المصالح الفرعية المتعددة (60). وإشارة إلى النقطة الأولى، تُعد الأحزاب السياسية من التنظيمات الأكثر أهمية وفاعلية في المساهمة في ترسيخ وتحقيق الوحدة الوطنية، بحكم أنها تنجز عدة وظائف حيوية، منها (61):

**1- الوظيفة التنظيمية:** من خلال قيام الأحزاب بتوجيه وتنظيم الأفكار العديدة في إطار شامل بمعنى نقل الآراء المتعددة الى مستوى الاختيارات الجماعية.

**2- الوظيفة الاتصالية:** إذ تقوم الاحزاب بدور قناة الاتصال بين القاعدة الجماهيرية والقيادة من جهة وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى، من خلال قدرتها التنظيمية التي تعمل بمثابة شبكة ربط الجماهير مع القيادات.

**3- تنظيم المشاركة السياسية:** إذ تعد الاحزاب السياسية من الوسائل الرئيسية لتنظيم عملية المشاركة السياسية وتمكين الفرد من أن يمارس دوره في إدارة الشؤون العامة قدر الامكان، فضلاً عن دورها في خلق قيادات وطنية تقوم بمسؤولية سياسية داخل الدولة ، وإسهامها في تغيير البنى الاجتماعية التقليدية وبلورة المصالح وصياغتها .

إنّ أهم وظيفة تنجزها الاحزاب السياسية هي تلك الوظيفة المرتبطة بتحقيق الوحدة الوطنية من خلال الانتقال بالبنى الجزئية الاثنية – الاجتماعية الى مستوى البنية الوطنية، لان الاحزاب تعمل كأدوات لتعميق الشعور بالمواطنة التي تتخطى التسميات الطائفية والعرقية والاجتماعية وغيرها لصالح الارتباط الوطني(62).





يحدد كل من ألموند و باول (Almond & Paul) خمسة أنواع من القدرات التي يجب أن يتحلى بها النظام السياسي من أجل تحقيق الوحدة الوطنية (63):

1- **القدرة الاستخراجية:** وتشير الى اداء النظام السياسي في مجال استخراج وتعبئة الموارد المادية والانسانية من البيئتين المحلية والدولية، وتُعدُّ هذه القدرة اساسا للقدرات الأخرى، فهي توسع إمكانات النظام السياسي على الاداء.

2- **القدرة التنظيمية:** وتشير إلى ممارسة النظام الرقابة والسيطرة على سلوك الافراد والجماعات استنادا إلى حقه الشرعي في استخدام الاكراه أو التهديد باستخدامه.

3- **القدرة التوزيعية:** وتشير الى تخصيص السلع والخدمات والتكريمات والأوضاع والفرص بمختلف أنواعها من قبل النظام السياسي للافراد والجماعات في المجتمع.

4- **القدرة الرمزية:** وتشير الى معدل تدفق الرموز المؤثرة من النظام السياسي الى المجتمع والبيئة الدولية. وتشمل المخرجات الرمزية تأكيدات القيم من قبل النخب؛ كعرض الأعلام والقوات والاحتفال العسكري، وزيارات الملوك أو كبار المسؤولين، والتصريحات أو النوايا السياسية من قبل القادة السياسيين.

5- **القدرة الإستجابية:** وتشير الى العلاقة بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته فهي تعني مدى وفاء النظام السياسي بالمطالب التي يثيرها المجتمع السياسي والمجتمع الدولي.

وجميع هذه المقومات لا يُمكن أن تتحقق إلا في بيئة تجعل من الديمقراطية نظاماً لها، لما تُقدِّمه من أفضل صيغة ممكنة للتعايش السلمي بين الجماعات الإثنية المختلفة في المجتمعات المتعددة، واحترام حقوق الانسان، وحق المشاركة السياسية والحريات المختلفة، وأنّ الممارسة الفعلية له هو ما يحقق الوحدة وطنية(64) .





فمن نتاج الوحدة الوطنية هو خلق سلوك تكاملي تُعَدُّ الأفراد للعمل معًا بطريقة منظمة ولأغراض مشتركة، وهذا النمط السلوكي ضروري للمجتمعات الحديثة المُعقدة. فالمجتمع الذي يتمتع بقدرة تنظيمية عالية يبدو مؤهلاً تنظيمياً لإنشاء المنظمات الصناعية والبيروقراطيات والأحزاب السياسية والجامعات وما شابه ذلك (كألمانيا ، اليابان ، الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفييتي ، بريطانيا العظمى) (65).

وبذلك تبرز أهمية الوحدة الوطنية في تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. العمل على التقليل من نسبة المشاكل الداخلية الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات وخصوصا اذا كانت متكونة من إثنيات وطوائف عدّة.
2. تساهم بشكل فاعل بالنهوض بجميع قطاعات الدولة وتمهد الطريق نحو مستقبل مشرق مفعم بالأمل والجدية لكل فئات المجتمع(66).
3. تولّد لدى الفرد شعوراً بالانتماء نحو وطنه والتصاقه به حيث يُعبّر عن ذلك بإخلاصه في عمله والسعي لتطوير نفسه ليكون عنصراً فعالاً ومثمراً للنهوض مع الآخرين في تقدّم الدولة وتطورها.
4. تولّد الاطمئنان والأمان لجميع أفراد الشعب؛ لأنهم يشعرون بأنهم شعب واحد متكاتف مما يعزز من قوتهم وروابطهم ويمنحهم زيادة في الثقة بالنفس.
5. تحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية، مما يساهم في انضاج رأي عام شعبي يساهم في وضع المصلحة العامة فوق كل شيء.





### الفرع الثالث: معوقات الوحدة الوطنية وآثارها

يعد تحقيق الوحدة الوطنية أمراً هاماً وحاسماً في حياة الدولة والمجتمع، وذلك لأنها تمثل ركيزة أساسية للبناء والتطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الوحدة الوطنية، وتترك آثاراً سلبية على المجتمع.

من بين المعوقات الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية هي الانقسامات السياسية والطائفية والعرقية والثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك المجتمع وتقسيمه إلى فئات ومجموعات متناحرة. وهذا يؤثر سلباً على الاندماج الوطني ويعيق تحقيق الوحدة الوطنية.

كما يُعد عدم التوافق الوطني والتناغم بين الجميع بشأن القضايا الوطنية، وعدم الاتفاق على المبادئ الأساسية التي تحدد الهوية الوطنية والانتماء الوطني، من المعوقات الأخرى لتحقيق الوحدة الوطنية. ومن بين آثار عدم تحقيق الوحدة الوطنية هي تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتراجع الثقة بين الشعب والحكومة، وتزايد الانقسامات السياسية والطائفية، والتعرض للتدخلات الخارجية وفرض السيطرة على الشؤون الداخلية للدولة.

علاوة على ذلك، فإن عدم تحقيق الوحدة الوطنية يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتأثر الاستثمار والتجارة والتنمية المستدامة بشكل سلبي، ويؤدي إلى تراجع الاستقرار. أولاً: المعوقات الداخلية والخارجية للوحدة الوطنية هناك عدة عوامل تعيق وتضعف عملية بناء الوحدة الوطنية داخل المجتمع، وتشمل:





## أ- المعوقات الخارجية

**1- إيجاد كيانات مصنعة:** من المشاكل التي ورثتها الدول النامية هي موروثات الحقبة الاستعمارية التي تجسدت على شكل مشكلات طائفية أو قومية أو عرقية أو اثنية أو اقلييات، اذ اتبعت سياسات تهدف إلى إيجاد حالة من التمزق للبلدان التي استعمرتها وزجها في صراعات مع بعضها أو في صراعات داخلية. فعلى الرغم من ان المواجهة مع الاستعمار قد ساعدت وخلال التجربة التاريخية في توحيد الشعب رغم جميع اختلافاتهم الدينية والعرقية إلا أنه لم يصهر الوحدات الموجودة في بوتقة واحدة فكان التوحيد لغاية واحدة متمثلة بطرد المستعمر. وعندما زال الاستعمال جاءت مهمة خلق ظروف الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية عبر إقامة المؤسسات السياسية والمهنية وتعميق الوعي الوطني (67).

**2- التدخلات الخارجية:** وتتمثل بالتدخلات التي تمارسها أطراف خارجية في شؤون الدولة كتشجيع بعض القطاعات القومية والاثنية والطائفية على المطالبة بالحكم ذاتي لها، أو الانفصال عن الدولة الأصلية، أو إثارة الخلافات الداخلية كوسيلة للضغط على البلد ودفعه لتغيير سياساته تجاهها أو الحصول على امتيازات اقتصادية أو دفعه لتكوين تحالف سياسي أو عسكري معها (68).

## ب- المعوقات الداخلية

### 1- المعوق السياسي:

ان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو شمولياً يؤثر في مسألة الوحدة الوطنية، فالنظام الديمقراطي يشجع على المشاركة السياسية الواسعة ويعتمد على مفهوم الحرية الفردية وحمائتها، وبالتالي يعمل على تقوية الوحدة الوطنية من خلال الحوار والتفاعل بين الأفراد والجماعات المختلفة. أما النظام الشمولي فهو يعتمد على التحكم الكامل للدولة في كل المجالات، مما يؤدي إلى قمع الحريات الفردية





والتقييد الشديد للمشاركة السياسية، وهذا يؤدي إلى تفويض الوحدة الوطنية وإفراز توترات وصراعات داخل المجتمع ويجعلها عرضة للتفكك والانحيار (69).

## 2- المعوق الاجتماعي:

ان تفاقم الفساد داخل الدولة، وارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة، وهجرة العقول العلمية، كلها أسباب تؤدي إلى غياب المشاركة السياسية ومن ثم ضعف الوحدة الوطنية، كما وتعد المشكلات القومية المتمثلة بالتنوع اللغوي والديني والإثني إحدى المشكلات الكبيرة التي تصيب المجتمع واستقراره (70).

## 3- المعوق الاقتصادي:

يؤثر المعوق الاقتصادي بشكل كبير على الوحدة الوطنية من خلال تداعياته الاقتصادية التي تؤثر سلباً على استقرار الدول، وتتضمن تشوهات في الهيكل الانتاجي وزيادة معدلات البطالة والتبعية الاقتصادية والتجارة غير العادلة والديون الخارجية. تعتبر هذه العوامل مؤثرات فعالة في ضعف الاستقرار داخل الدول (71).

## ثانياً- تأثير عدم الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي

تثير مشكلة عدم الاندماج الوطني مجموعة من الأزمات وتتمثل بـ (72):

1- أزمة الهوية: وتثير مشكلة الولاءات المحدودة والضيقة مقابل الولاء القومي، وتظهر عندما يوجد تعارض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة كما يجسدهما ولاء الافراد، اما لجماعات محدودة أو للمجتمع القومي. وتعد مسألة الأقليات من المسائل المهمة في المجتمعات التعددية والتي تؤثر في عملية بناء الوحدة الوطنية، فالإحساس بالتهميش سيؤدي إلى تبني خيارات تزيد الانفصال عن المحيط العام بل وتكريس الابتعاد باتباع توجهات ورؤى تخدم مصالحهم وأهدافهم الشخصية وحدها (73).





- 2- **ازمة الشرعية:** وتشير إلى مشكلة الاتفاق على شرعية الحكومة وشرعية الأهداف التي تستخدم من أجلها القدرة السياسية أي التحول من الأسس التقليدية للشرعية إلى أسس أخرى حديثة.
- 3- **ازمة التغلغل:** وتشير إلى مدى وصول الحكومة وسياساتها إلى أطراف المجتمع، حيث تقل فاعلية الحكومة في التعامل مع بيئتها المادية والاجتماعية.
- 4- **ازمة المشاركة:** وتتمثل في زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية، وعدم التمكن من ضمان مشاركة جميع المجموعات بشكل متساوٍ، ومن المحتمل قبول المجموعات المستبعدة سابقاً بالمشاركة في العملية السياسية دون تنظيم. وتتجلى بشكل عام بنمو الأحزاب والحركات الجماهيرية، ولكن أيضاً في تسييس الجماعات الطائفية والاثنية أو في الاضطرابات والمظاهرات الخاصة بالمساندة السياسية.
- 5- **ازمة التوزيع:** وتشير إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة، والاعتقاد المعاصر في أن الحكومات مسؤولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع.
- 6- **ازمة الاندماج:** وتشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي ككل (أي المجتمع السياسي) كنظام علاقتي متفاعل، فهي تشير إلى علاقات شاغلي الأدوار بأجهزة الحكومة، وإلى علاقات الجماعات ببعضها، وإلى علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين النشيطين في المجتمع. (74) وهذا ما يدفع ببعض المجاميع القومية أو الطائفية أو الاثنية إلى الانعزال ورفض الاندماج في وحدة وطنية شاملة .
- كما تطرح أزمة عدم الاندماج الوطني بصورها المختلفة آثاراً سلبية ضخمة على محاولات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في:





## 1- عدم الاندماج والتنمية السياسية:

تظهر سلبيات أزمة عدم الاندماج في ميدان التنمية السياسية في ثلاثة مجالات أساسية هي: الديمقراطية، والشرعية السياسية، والاستقرار السياسي، حيث تؤدي هذه الأزمة إلى تقويض هذه القيم والمبادئ الأساسية في المجتمعات.

إذا ما بدأنا بالديمقراطية، فإنه لا يمكن تحقيقها نتيجة لتزايد حدة أزمة عدم الاندماج، فهي تأخذ في أحد مستوياتها شكل عدم الاندماج القيمي بمعنى عدم الاتفاق حول القيم الأساسية وإجراءات تحقيقها وأساليب تسوية الصراعات مما يمنع ظهور ثقافة الرضا القائمة على التوفيق والحلول الوسطية، وهي من المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطي<sup>(75)</sup>.

أما مشكلة الشرعية السياسية فتظهر بسبب عدم الاندماج بين القيادة وال جماهير من تعميق شعور الجماهير بافتقاد القيادة الحاكمة والنظام السياسي برمته للشرعية المعبرة عن الرضا والقبول الشعبي، وهو ما يثير بدوره مشكلة قضية الهوية وترابطها بمشكلات التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي والمشاركة السياسية والأساس الطائفي للقيادة والنظام السياسي، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي<sup>(76)</sup>.

## 2- عدم الاندماج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ان الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وهي أحد أبعاد عدم الاندماج الإقليمي تؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، بحيث أضحت هذه الدول تعاني من ظاهرة التضخم الحضري. ومع عجز هؤلاء المهاجرين عن العثور على أعمال ملائمة في المدن فإنهم عادة ما يتمركزون في الأحياء والمناطق الفقيرة والتي تختلف أوضاعها مع أوضاع المناطق الراقية بالمدن، مما يؤدي إلى تفجر الاضطرابات





الناتجة عن تزايد الشعور بالحرمان النسبي. (77) ومن آثار عدم الاندماج القومي على التنمية الاقتصادي والاجتماعية والتي تتمثل بضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الحروب الأهلية. يتضح لنا مما سبق، أن مفهوم الوحدة الوطنية هو اتفاق ووفاق على ثقافة وطنية مشتركة، تقوم على أساس الرضا والقبول الشعبي، وليس على أساس الإكراه والصهر القسري للمكونات الأساسية، ولها جانبان أحدهما اجتماعي يتعلق بأفراد المجتمع أنفسهم، والآخر سياسي يتعلق بتعامل الدولة مع أفرادها الذين يكونون تركيباتها الاجتماعية بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس بل بصفتهم مواطنين، وتهدف الدولة في ذلك إلى تحقيق التلاحم والانسجام بين أعضاء الجماعة الوطنية مما يعزز من الاستقرار السياسي للدولة.

هوامش البحث:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص449-450.
- (2) المصدر نفسه، ص451.
- (3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1989، ص674.
- (4) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص2461-2462.
- (5) اسراء علاء الدين نوري، "الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون - جامعة الكوفة، العراق، المجلد (13)، العدد (42)، ، أيلول 2019، ص362.
- (6) نعمة جاسم غانم الغالبي، دور المؤسسات الرسمية في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003 ((وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة إنموذجاً))، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019، ص24.
- (7) سامي شهيد مشكور، " أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي : "هوبز"، و"لوك"، و"جان جاك روسو"، وأثرها في الفكر المعاصر"، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، المجلد (1)، العدد (12)، 2012، ص179-182.
- (8) المصدر نفسه، ص 188-190.





- (9) نجم عيد طارش الغزي، التعددية وأثرها على الوحدة الوطنية ((دراسة النموذج الماليزي))، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2012م، ص28.
- (10) سعد حماد الطاهر، الدور الاستراتيجي للإعلام في تحقيق الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2016، ص 54-55.
- (11) عبير سهام مهدي، "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق"، المجلة السياسية والدولية، العدد (22)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص 4.
- (12) عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2010، ص33.
- (13) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص323.
- (14) عبد العزيز اسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص26.
- (15) كوردستان سالم سعيد، أثر التعددية الإثنية على الوحدة الوطنية في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008، ص 9.
- (16) خميس دهام حميد، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دول جنوب أفريقيا، دار الجنان، عمان، 2010، ص195.
- (17) زيد عدنان محسن العكلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدول النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2003، ص57.
- (18) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، العراق، 1989، ص363 – 365.
- (19) المصدر نفسه، ص 364-365.
- (20) ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2008، ص108.
- (21) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية، الكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1971، ص97.
- (22) محمد طه بدوي وآخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، بيروت، 1977، ص171.
- (23) محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986، ص52.





- (24) احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص55-62.
- (25) عبد العزيز رفاعي وحسين عبد الواحد الشاعر، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، عالم الكتب، القاهرة 1973، ص5-6.
- (26) شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2018، ص12.
- (27) George E. Ide, National Unity, An Address Delivered at the ninth annual convention of the home life agency association, New York, January 1917, p. 7.
- (28) محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص67-69.
- (29) امين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2012، ص13.
- (30) زهراء جبار رهيف، العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص29.
- (31) عامر بن عايش، "دور المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية دراسة تحليلية في ضوء وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (2)، 2020، ص225-227.
- (32) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977، ص60.
- (33) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989، ص26.
- (34) نعمة جاسم غانم الغالبي، مصدر سابق، ص27.
- (35) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1983، ص188.
- (36) Robert E. Park and Ernest W. Burgess, **Introduction to the Science of Sociology**, University of Chicago Press, Chicago, 1921, p. 735.
- (37) رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص362.
- (38) عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سابق، ص34.
- (39) Edward Byron Reuter, **Handbook of Sociology**, Dryden Press, New York, 1941, p.84.
- (40) راند ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية - السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص21.





- (41) Joseph H. Fichter, **Sociology**, University of Chicago Press, Chicago, 1957, p. 229.
- (42) Milton M. Gordon, **Assimilation in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins**, Oxford University Press, London, 1964, pp. 62-63.
- (43) John F. Cuber, **Sociology: A Synopsis of Principles**, Appleton- Century-Crofts, New York, 1955, p. 609
- (44) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية، بيروت، 1974، الجزء (1)، ص779-780.
- (45) ارنت ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص 38-39.
- (46) ناصر إبراهيم يعقوب، بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعة الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2006، ص16.
- (47) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص 196-197.
- (48) Myron Weiner, **“Political Integration and Political Development,”** The Annals of the American Academy of Political and Social Science, University of Pennsylvania, Philadelphia, Volume (358), March 1965, p. 56.
- (49) حميد حسين كاظم الشمري، ”دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية،“ مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، العراق، المجلد (5)، العدد (2)، حزيران 2007، ص373.
- (50) Op. Cit, p. 57-58. Myron Weiner,
- (51) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 59.
- (52) Kenneth Keniston, **Youth and Dissent: The Rise of A New Opposition**, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1971, pp. 11-12.
- (53) Myron Weiner, Op. Cit, p. 59-60.
- (54) Verma V. P, **National Unity and Minority Rights**, in: Sankhdher M.M & Wadhwa K.K, National Unity and Religious Minorities, Gitanjali Publishing House, New Delhi, 1991, p65.





- (55) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان، الكويت، 1987، ص151.
- (56) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 58-59.
- (57) المصدر نفسه، ص 62.
- (58) كمال المنوفي، مصدر سابق، ص155.
- (59) Myron Weiner, Op. Cit, p. 60-62.
- (60) ابتسام حاتم علوان، "ترشيد الحكم في التجربة العراقية ... الأبعاد والمعالجات"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد (1)، العدد (43)، 2020، ص36.
- (61) ينظر إلى:
- حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد 2007، ص258-260.
- Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell Jr, **Comparative Politics: A Developmental Approach**, Little Brown and Company, Boston, 1966, pp. 98-110.
- (62) ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية، مصدر سابق، ص120.
- (63) Gabriel A. Almond, Op. Cit, pp. 190-205.
- (64) كوردستان سالم سعيد، مصدر سابق، ص54-56.
- (65) Myron Weiner, Op. Cit, p. 63.
- (66) حسين سيلان غضب المهناوي، أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الإرهاب في العراق 2003-2017، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص 20.
- (67) محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص12.
- (68) فيصل سعد، "العالم المتعدد الأقطاب والقطب العربي المطلوب"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، المجلد (5)، العدد (15)، أيلول 2001، ص 145.
- (69) جاسم يونس الحريري، "الوحدة الوطنية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (27)، 2004، ص75.
- (70) برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط برلين الى سقوط بغداد، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، بيروت، 2003، ص55.





- (71) رعد عبد الجليل، "الخيار التعددي في العالم الثالث"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، بغداد، العدد (15-16)، 1996، ص18.
- (72) Leonard Binder, **Crisis and Sequences in Political Development**, Princeton University Press, Princeton 1971, pp 52-65.
- (73) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992، ص18.
- (74) Lucian W. Pye, **Aspects of political development**, Little Brown, Boston, 1966, p.62.
- (75) David E. Apter, **Political change: collected essays**, Frank Cass, London, 1973, p191.
- (76) جلال عبد الله معوض، "أزمة عدم الاندماج في الدو النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (14)، العدد (4)، 1986، ص67-68.
- (77) Lapidus & Ira M, **Middle Eastern cities; a symposium on ancient, Islamic, and contemporary Middle Eastern urbanism**, University of California Press, Berkeley, 1969, pp. 122-125.

### قائمة المصادر

#### أولاً: المصادر العربية

#### أ- الكتب العربية والمترجمة:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
2. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989.
3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.
4. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
5. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.





6. ارنت لبيهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.
7. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية، الكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1971..
8. امين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2012.
9. برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط برلين الى سقوط بغداد، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، بيروت، 2003.
10. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد 2007.
11. خميس دهام حميد، النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دول جنوب أفريقيا، دار الجنان، عمان، 2010.
12. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، العراق، 1989.
13. سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992.
14. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد، 1986.
15. عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2010.
16. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.





17. عبد العزيز رفاعي وحسين عبد الواحد الشاعر ، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ ، عالم الكتب، القاهرة 1973.
18. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية، بيروت، 1974، الجزء (1).
19. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1989.
20. محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
21. محمد طه بدوي وآخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، بيروت، 1977.
22. محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986.
23. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
24. معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1983.
25. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
- الدوريات**
1. ابتسام حاتم علوان، "ترشيد الحكم في التجربة العراقية ... الأبعاد والمعالجات"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد (1)، العدد (43)، 2020.





2. اسراء علاء الدين نوري، "الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، كلية القانون - جامعة الكوفة، العراق، المجلد (13)، العدد (42)، ، أيلول 2019.
3. جاسم يونس الحريري، "الوحدة الوطنية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (27)، 2004.
4. جلال عبد الله معوض، "أزمة عدم الاندماج في الدو النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (14)، العدد (4)، 1986.
5. حميد حسين كاظم الشمري، "دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية"، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، العراق، المجلد (5)، العدد (2)، حزيران 2007.
6. رعد عبد الجليل، "الخيار التعددي في العالم الثالث"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، بغداد، العدد (15-16)، 1996.
7. سامي شهيد مشكور، " أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي : "هوبز"، و"لوك"، و"جان جاك روسو"، وأثرها في الفكر المعاصر،" مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، المجلد (1)، العدد (12)، 2012.
8. عامر بن عايض، "دور المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية دراسة تحليلية في ضوء وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (2)، 2020.





9. عبير سهام مهدي، "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق"، المجلة السياسية والدولية، العدد (22)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012.
10. فيصل سعد، "العالم المتعدد الأقطاب والقطب العربي المطلوب"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، المجلد (5)، العدد (15)، أيلول 2001.
11. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان، الكويت، 1987.
- الرسائل والأطاريح الجامعية**
1. ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2008.
2. حسين سيلان غضب المهناوي، أثر الوحدة الوطنية على جهود مكافحة الإرهاب في العراق 2003-2017، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2018.
3. رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية - السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015.
4. زهراء جبار رهيف، العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017.
5. زيد عدنان محسن العكلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدول النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2003.





6. سعد حماد الطاهر، الدور الاستراتيجي للإعلام في تحقيق الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2016.
7. شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2018.
8. عبد العزيز اسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
9. كوردستان سالم سعيد، أثر التعددية الإثنية على الوحدة الوطنية في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008.
10. ناصر إبراهيم يعقوب، بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعة الأردنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2006.
11. نجم عبد طارش الغزي، التعددية وأثرها على الوحدة الوطنية ((دراسة النموذج الماليزي))، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2012م.
12. نعمة جاسم غانم الغالبي، دور المؤسسات الرسمية في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003 ((وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة إنموذجاً))، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019.





## ثانياً: المصادر الأجنبية

1. David E. Apter, Political change: collected essays, Frank Cass, London.
2. Edward Byron Reuter, Handbook of Sociology, Dryden Press, New York, 1941.
3. Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell Jr, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little Brown and Company, Boston, 1966.
4. George E. Ide, National Unity, An Address Delivered at the ninth annual convention of the home life agency association, New York, January 1917.
5. John F. Cuber, Sociology: A Synopsis of Principles, Appleton- Century-Crofts, New York, 1955.
6. Joseph H. Fichter, Sociology, University of Chicago Press, Chicago, 1957.
7. Kenneth Keniston, Youth and Dissent: The Rise of A New Opposition, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1971.
8. Lapidus & Ira M, Middle Eastern cities; a symposium on ancient, Islamic, and contemporary Middle Eastern urbanism, University of California Press, Berkeley, 1969.





9. Leonard Binder, Crises and Sequences in Political Development, Princeton University Press, Princeton 1971.
10. Lucian W. Pye, Aspects of political development, Little Brown, Boston.
11. Milton M. Gordon, Assimilation in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins, Oxford University Press, London, 1964.
12. Myron Weiner, "Political Integration and Political Development," The Annals of the American Academy of Political and Social Science, University of Pennsylvania, Philadelphia, Volume (358), March 1965.
13. Robert E. Park and Ernest W. Burgess, Introduction to the Science of Sociology, University of Chicago Press, Chicago, 1921.
14. Verma V. P, National Unity and Minority Rights, in: Sankhdher M.M & Wadhwa K.K, National Unity and Religious Minorities, Gitanjali Publishing House, New Delhi, 1991.

